Mission Permanente de Tunisie
à Genève

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
بجنيف

كلمة الوفد التونسي بمناسبة النقاش العام

للدورة (75) للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين

جنيف، 14- 18 أكتوبر 2024

سعادة السفيرة Katharina Stasch، رئيسة اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين،
السيد "Filippo Grandi"، المفوض السامي لشؤون اللاجئين،
سعادة السفراء،
السيدات والسادة الحضور،

اسمحوا لي، بداية، أن أتقدّم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجنة التنفيذية، راجيًا لكم التوفيق ولأشغال دورتنا النجاح ومُقدرًا لكم ولكافة أعضاء المكتب حسن إدارتكم والجهود التي بذلتموها من أجل إنجاح الدورات 89 و90 و91 للجنة الدائمة التي سنستعرض، خلال هذه الدورة، مخرجاتها حول تنظيم عمل المفوضية السامية خلال الفترة المستقبلية.

وفي هذا الإطار، يُعبر وفد بلادي عن مساندته لما جاء في بيان مجموعات انتمائه العربية والإفريقية والإسلامية في بند النقاش العامّ والذي يتزامن، هذه السنة، مع الجزء رفيع المستوى حول انعدام الجنسية والإعلان عن اختتام حملة "I Belong" والتي قادها وساهم في إنجاحها، بكل اقتدار، السيد المفوض السامي.

السيدة الرئيسة،

إنّ إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول أوضاع اللجوء والهجرة القسرية وأهمها تجاوز عدد اللاجئين حول العالم الـ130 مليون شخصاً، لتعكس مدى خطورة التحديات الذي تواجهها المجموعة الدولية اليوم لمواصلة جهودها القائمة على مبدأ التضامن بين الدول وتقاسم الأعباء وذلك من أجل رفع المعاناة وتوفير المساعدة والحماية الدولية للاجئين والمُهجرين عبر التوصل إلى حلول ناجعة ومستدامة تُمكن كافة الأطراف المُتدخلة في هذا المجال من الوسائل اللازمة والموارد الكافية لرفع هذا التحدي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

وإنّ وفد بلادي، إذ يؤكد، في هذا الصدد، على ما يوفره الميثاق العالمي للاجئين من إطار للشراكات وتحمّل الأعباء والمسؤوليات بالإضافة إلى التنويه بنتائج المنتدى العالمي الثاني للاجئين لسنة 2023، ليؤكّد مرة أخرى على أهمية وضع آليات واضحة تُمكن من تخفيف الضغط على اقتصاديات دول الاستقبال والعبور ومجتمعاتها وتحفظ كرامة اللاجئين

والمُهجّرين وحقوقهم، خاصة وأنّ الأغلبية الساحقة لهذه البلدان تُعاني بدورها تحديات اقتصادية واجتماعية كبرى ومُلحة.

وفي هذا السياق، تُكرر تونس دعوتها لكافة الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية ومكونات المجتمع مدني، إلى بذل مزيد الجهود من أجل تسهيل العودة الطوعية اللاجئين إلى أوطانهم بالإضافة إلى تسريع إجراءات إعادة التوطين في دولة ثالثة ذات قدرات اقتصادية ونسيج اجتماعي قادريّن على استيعابهم بسهولة، هذا بالإضافة إلى العمل على تعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة من أجل ضمان نجاعة الاستجابة الدولية لأزمات اللاجئين وإيجاد حلول دائمة ومستدامة تحفظ أمنهم، في إطار شراكات فاعلة يرتبط فيها البعد الإنساني بالتنموي، مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الرهانات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والمناخية.

كما تُجدد بلادي، مرة أخرى، التزامها الثابت بالمبادئ والقيم الكونيّة لحماية اللاجئين، وتمسّكها بالمعاهدات والمواثيق الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني، وحرصها على توفير الظروف الملائمة للاستقبال المؤقت للوافدين من اللاجئين وتعزيز الآليات القانونية لتوفير الحماية الضرورية لهم وضمان كرامتهم الإنسانية وذلك في إطار مقاربة شاملة لظاهرة اللجوء واحتواء تداعياتها من خلال معالجة أسبابها العميقة ومسبِباتها، بما في ذلك خاصة نزع فتيل الأزمات والحروب وإيجاد تسوية سلمية للصراعات عبر العالم، مع تأكيد رفضها القاطع للتوطين المُبطن للمهاجرين غير النظاميين وإدانتها لكل توظيف سياسي وإعلامي غير مسؤول لمعاناة ضحايا هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار، تدعو تونس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى ضرورة مزيد التشاور مع الدول المعنية عند إصدار أيّ تقييم للوضع الإنساني بها لتفادي النقائص التي قد تمس من مصداقيتها باعتبارها المصدر الأول للمعلومة في مجال اللجوء والهجرة القسرية، مع التأكيد، مرة أخرى، على ضرورة استكمال مسار "مؤتمر التنمية والهجرة" الذي استضافته العاصمة روما خلال السنة الماضية بمبادرة تونسية إيطالية.

السيدة الرئيسة،

في إطار التعهدات التي تمّ الإعلان عنها خلال المنتدى العالمي الثاني للاجئين، أعلنت بلادنا عن تعهد وطني جديد يتمثل في "المساهمة في تعزيز السلم والوقاية من النزاعات في القارة الإفريقية بمناسبة عضوية تونس في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2022-2024». ويندرج هذا التعهد ضمن أحد الأهداف الرئيسية للمنتدى

"معالجة الأسباب الجذرية للجوء". كما انضمت إلى التعهد متعدد الأطراف حول "بناء السلام والوقاية من النزاعات" وهي تعمل حاليًا مع بقية الدول الراعية له من أجل تحديد الأنشطة والفعاليات التي يمكن تنظيمها من أجل تكريسه على أرض الواقع.

ويندرج هذا التوجه ضمن سياسة متكاملة تتبعها تونس إيمانًا منها بضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تقديم الرعاية اللازمة للفئات الأكثر هشاشة والإحاطة بها، فقامت خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين لسنة 2019، بالإعلان عن تعهد وطني للإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين خلال عضويتها لمجلس الأمن الدولي للفترة 2020-2021. وقد قدّمت بلادنا، خلال هذه العضوية، عددًا من المبادرات من أجل المساهمة الفاعلة في هذا المجال كان أهمها مبادرة سيادة رئيس الجمهورية الاستاذ قيس سعيد، بعرض مشروع قرار على أنظار مجلس الأمن يؤكّد، بالخصوص، على التضامن الدولي وإعلان وقف إطلاق النار لمواجهة تهديدات جائحة كوفيد-19، انضمت إليه فرنسا وتمّ اعتماده بالإجماع في غرّة جويلية 2020 تحت رقم 2532 والذي أصبح مرجعا ليس لمجلس الأمن فحسب وإنّما أيضا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

السيدة الرئيسة،

مع تفهم تونس التام لأنّ ولاية المفوضية لا تشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين تتكفل برعايتهم وكالة "الأنوروا" إلا أنّه أمام التدهور غير المسبوق الذي تشهده الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة حيث تجاوز عدد القتلى أكثر من الـ41 ألف وتحول كافة سكان القطاع البالغ عددهم أكثر من مليونيّن إلى لاجئين بالإضافة إلى استهداف مقرات "الأنوروا" والعاملين بها بصفة مباشرة، من قبل جيش الاحتلال، مما أدى إلى مقتل 223 منهم، أصبح من الضروري الدعوة إلى تكاتف جميع الأطراف المتدخلة، بدون استثناء، من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني في مواجهة المأساة التي يعيشها، مع التأكيد على موقف تونس الثابت والمبدئي الداعي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والسماح العاجل بدخول المساعدات الإنسانية لمستحقيها ورفع الحصر الجائر عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ندعو المفوضية إلى بذل مزيد الجهود لمجابهة الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها لبنان في ظل الاعتداءات الهمجية التي يواجهها والتي تسببت في نزوح أكثر من مليون شخص عن مدنهم وقراهم.

ولا يسعني، في هذا الصدد، سوى تقديم الشكر للسيد المفوض السامي على الزيارة العاجلة التي أدّاها لكل من لبنان وسوريا ولاستجابته السريعة لطلب المجموعة العربية التباحث معه حول المستجدات الأخيرة في لبنان بالإضافة إلى برمجته لحدث خاص في الغرض على هامش أشغال هذه الدورة.

وفي الختام، لكم منا، السيدة الرئيسة، كامل المساندة لجهودكم الرامية إلى إنجاح الدورة الحالية والتوصل إلى النتائج المرجوة.

شكراً على حسن الإصغاء